

مسؤوليات المواطن



على عكس الدكتاتوريات، فإن الحكومات الديمقراطية توجد لخدمة الشعب، لكن يتوجب على المواطنين في الديمقراطيات ان يوافقوا أيضاً على التقيد بالقوانين والواجبات التي تحكمهم. فالديمقراطيات تمنح مواطنيها العديد من الحريات، وبضمنها حرية المعارضة وحرية انتقاد الحكومة.

فالمواطنة في الديمقراطيات تتطلب مشاركة المواطنين، والكياسة المدنية، وحتى الصبر.

يعترف المواطنون الديمقراطيون بأنه ليس لهم حقوق وحسب، بل بأن عليهم واجبات أيضاً، ويدركون بأن النظام الديمقراطي يتطلب منهم استثمار وقتهم والعمل الشاق، وأن الحكومات القائمة من الشعب تتطلب اليقظة الدائمة والدعم من قبل الشعب.

في ظل بعض الحكومات الديمقراطية، تعني المشاركة المواطنة أن على المواطنين ان يخدموا في هيئات المحلفين، أو أن يخدموا في الخدمة العسكرية الإلزامية، أو الخدمة القومية المدنية لفترة من الزمن. وهناك واجبات أخرى تنطبق على جميع الديمقراطيات تتمثل في مسؤولية المواطنين دون سواهم، وفي طليعة تلك الواجبات احترام القانون. كذلك فإن تسديد حصة المرء المنصفة من الضرائب، وقبول سلطة الحكومات المنتخبة ديمقراطياً، واحترام حقوق الذين لديهم وجهات نظر مختلفة تشكل أيضاً أمثلة على مسؤولية المواطنين.

يعرف مواطنو البلدان الديمقراطية أن عليهم تحمل أعباء المسؤولية إزاء مجتمعهم، إن هم أرادوا الاستفادة من حمايته لحقوقهم.

هناك قول شائع في المجتمعات الحرة: كما انتم يُولَى عليكم. إن نجاح الديمقراطية يتطلب من المواطنين النشاط وانعدام المواقف السلبية لأنهم يعرفون أن نجاح أو فشل الحكومة هو من مسؤوليتهم دون سواهم. ويفهم الرعيون الحكوميون، بالمقابل، أن عليهم معاملة جميع المواطنين بالتساوي وأن الرشاوى لا مكان لها في الحكومات الديمقراطية.

للمواطنين الذين لا يرضون عن قادتهم في النظام الديمقراطي، حرية التنظيم وإبداء وجهة نظرهم علناً لتغيير هذه القيادة بالطرق السلمية، أو محاولة إخراج هؤلاء القادة من مناصبهم في الفترات المحددة للانتخابات.

تحتاج الديمقراطية الى أكثر من مجرد قيام المواطنين بالاقتراع في الانتخاب بين الفينة والفينة لتتمكن من المحافظة على سلامة أوضاعها. فهي بحاجة إلى الاهتمام المستمر، والوقت اللازم، والالتزام من جانب الأعداد الكبيرة من مواطنيها الذين ينتظرون، بدورهم، من الحكومات أن تحمي حقوقهم وحياتهم.

على المواطنين في الأنظمة الديمقراطية الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وتنظيم الحملات الانتخابية للمرشحين الذين يختارونهم، ويقبلون بأن السلطة لن تبقى دائماً بيد الحزب الذي ينتمون إليه.

أن تكون لديهم حرية الترشح للمناصب أو الخدمة كموظفين رسميين مُعيّنين لوقت ما.

أن يستخدموا الصحافة الحرة للإعراب عن آرائهم علناً بالنسبة للقضايا المحلية والقومية.

أن ينضموا إلى الاتحادات العمالية، وإلى المجموعات الأهلية للمجتمعات، وإلى جمعيات الأعمال.

أن ينضموا إلى المنظمات الطوعية الخاصة التي تشاطرهم مصالحهم، سواء كانت تلك المنظمات مكرسة للدين، أو الثقافة الإثنية، أو الدراسات الأكاديمية، أو الرياضة، أو الفنون، أو الآداب، أو تحسين الأوضاع في أحيائهم، أو المبادلات الدولية للطلاب، أو لمئة نشاط مختلف آخر.

جميع تلك المجموعات، بصرف النظر عن قربها أو بعدها عن الحكومات، تساهم في إثراء وعافية الديمقراطية.